التدخل الفرنسي في الساحل: دراسة في الأبعاد والاستراتيجيات

French Intervention in Sahel: A Study of Dimensions and Strategies

طالب الدكتوراه/ المولود عمورة[1،2]

[1]**جامعة الجزائر** 3، (**الجزائر**)

[2]**المؤلف المراسل:** am.mou99@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/10/08 **تاريخ القبول للنشر:** 2021/08/29 **تاريخ النشر:** 2021/09/28

❖❖❖❖❖❖❖

مراجعة المقال: اللغة العربية: د./ كمال بن عمر (جامعة الوادي) اللغة الإنجليزية: د./ رحمة بوسحابة (جامعة معسكر)

ملخّص:

تناولت الدراسة بالتحليل أهمية منطقة الساحل الأفريقي الجيو سياسية والاقتصادية والأمنية، ثم تعرضت لأبرز الأبعاد التي تركّز عليها السياسة الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي. كما تطرقت لاستراتيجيات فرنسا المنتهجة في منطقة الساحل، والتي تهدف من خلالها إلى زيادة منافعها الاقتصادية، وتغلغلها السياسي في المنطقة من ناحية، ومواجهة التدخلات الدولية الأخرى في المنطقة من ناحية أخرى، خصوصا أن هذه الأخيرة تتمتع بموارد طاقوية ومعدنية هامة.

الكلمات المفتاحية: فرنسا؛ الساحل؛ إفريقيا؛ التدخل العسكري؛ التدخل.

Abstract:

The present study deals with the political, economic and security importance of the Sahel and addressed the most prominent dimensions of French policy and strategies through which it aims to increase its economic benefits and political penetration on the one hand, as well as confronting other international interventions in the region on the other hand, especially as this region is characterized by significant energy and mineral resources.

***Key words**: France; Sahel; Africa; Intervention, military intervention.*

مقدّمة:

يكتسي موضوع التدخلات الأجنبية أهمية بارزة في الدراسات الدولية والاستراتيجية، كما أنها قضية محورية في دوائر صنع القرار لما تخلّفه من ضحايا إنسانية وخسائر مادية كبيرة. ويظهر جليا أن التدخلات العسكرية الفرنسية في أفريقيا مرتبطة بتاريخها الاستعماري، الذي يشكل إحدى المحددات الأساسية لسياستها الأفريقية، التي يعبر عنها الرسميون الفرنسيون بشكل مغالط على أنها ضامن للاستقرار في أفريقيا، هذه الأخيرة التي لازالت تعاني في معظم دولها من أزمات وفوضى بسبب غياب الديمقراطية وتفاقم الصراعات الإثنية وضعف التنمية والتبعية للأجنبي.

بناءً على ما سبق، سوف تسعى هذه الدراسة لبحث موضوع التدخلات الفرنسية في الساحل الأفريقي، من خلال إبراز أبعادها ودوافعها واستراتيجياتها.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تكمن أهمية الموضوع في إلقاء الضوء على صور جديدة للتدخل الفرنسي في القارة الأفريقية ومبررات جديدة أيضا، تحت عناوين متعددة كمسألة حقوق الإنسان أو دعم الدول الصديقة، أو دفاعا عن الأمن القومي الفرنسي من تهديدات الهجرة جنوب- شمال، خصوصا أن الأمر يتعلق بدول ذات امكانيات اقتصادية كبيرة، على غرار دول الساحل.

مشكلة البحث:

تتمثل الإشكالية الأساسية التي يسعى لعلاجها هذا البحث في استعراض أبعاد واستراتيجيات التدخل الفرنسي في دول الساحل، ومدى استغلاله لمفهوم التدخل الإنساني وحماية حقوق الإنسان، وعلى هذا الأساس سنحاول الإجابة في بحثنا عن تساؤل أساسي مفاده:

ما أبرز أبعاد واستراتيجيات السياسة الفرنسية تجاه منطقة الساحل الأفريقي؟

و للإجابة عن هذا التساؤل سيتطرق البحث الى المحاور التالية:

أ- الساحل الأفريقي: مقاربة جيو سياسية و جيو أمنية.

ب-أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية في الساحل.

ت-الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل.

ث- العلاقات الثنائية بين فرنسا ودول الساحل.

المحور الأول:

الساحل الأفريقي: مقاربة جيو سياسية و جيو أمنية

أولا: مقاربة جيو سياسية

يشكل الساحل الأفريقي المنطقة الفاصلة بين شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء. فهي تمتد من البحر الأحمر شرقا إلى المحيط الأطلسي غربا شاملة بالتالي: السودان، تشاد، النيجر، مالي، موريتانيا والسنغال؛ وكثيرا ما يتم بناء على حسابات جيو اقتصادية تتعدى الخطوط الجيوسياسية الإقليمية لأفريقيا الناطقة باللغة الفرنسية (OCDE, 2001).

وبالنظر لخارطة المشاكل الداخلية التي تعرفها أفريقيا يمكن تعريف الساحل الأفريقي بقوس الأزمات انطلاقا من الأزمات الإثنية المستعصية بالسودان (جنوب السودان، دارفور) تشاد وصولا إلى المشاكل الداخلية والتهديدات الأمنية التي تعرفها النيجر ومالي وموريتانيا. كما أنه من المنتظر أن تتوسع وتتفاقم هذه التهديدات الأمنية، وذلك لتوفر عدد من الحركيات السببية ومنها أساسا:

- الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا وقبليا وعرقيا، مما جعل من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركيات الاندماج المجتمعي صعبة، خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة ومحددة، وهو

ما ينتج أزمات مثل دارفور في السودان، الطوارق في مالي والنيجر، الاضطرابات العرقية في موريتانيا والصدامات الإثنية وحتى القبلية في تشاد.

- فشل الدول الجديدة، التي ورثت حدوداً سياسية دون مراعاة الحدود الأنثروبولوجية للمجتمعات المحلية في عمليات البناء السياسي للدول، خاصة مع وجود أشكال للهيمنة الإثنية أو الجهوية على الحياة السياسة في كثير من دول الساحل.

- ضعف العدالة التوزيعية (اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا) مما ينتج حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركات للتمرد والعنف السياسي (مطالب الطوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم مثلا).

- أدى غياب أو ضعف فلسفة المواطنة في هذه الدول، مع انتشار الفساد السياسي، وضعف الأداء المؤسساتي لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية بفعالية ومصداقية، مما يجعل من تدخل طرف أجنبي ثالث أمرا ضروريا (الجزائر في أزمات الطوارق بمالي والنيجر، الدول الأفريقية والغربية في تشاد وفي السودان ومنظمة التعاون الاقتصادي لدول غرب أفريقيا في حالة موريتانيا)، ويعود ذلك إلى سيطرة المؤسسة العسكرية على الحكم في معظم هذه الدول، والتي تركّز بشكل أساسي على المحافظة على وجودها في السلطة، لا على تنمية شعوبها وتحسين أوضاعهم، وتستخدم في سبيل ذلك كل التبريرات المتاحة داخليا وخارجيا (أحمد حسن الصلاح علي، 2005).

- ضعف الأداء الاقتصادي والأزمات البيئية التي أنتجت أكثر من مليوني ضحية لأزمات المجاعة في الثلاثين سنة الماضية، وهذا بالإضافة إلى انتشار الفقر المدقع، إذ أن أكثر من 80 بالمائة من سكان تشاد يعيشون تحت مستوى واحد دولار أمريكي في اليوم؛ وأكثر من 60 بالمائة من سكان مالي والنيجر في نفس الحالة المعيشية. وهذا ما ينتج حركات الهجرة السرية والإحباط الاجتماعي الذي يخلق حركيات التوجه نحو الاجرام والعنف.

- انتشار الأوبئة المتنقلة والمعدية مثل الملاريا، السلّ والإيدز بأشكال خطيرة (حسب كل دراسات منظمة الصحة العالمية)، وأخيرا فيروس كورونا الذي عمّ العالم، وتأثرت به الدول الكبرى فضلا عن الدول الصغرى، التي عجزت عن مقاومة أبسط الأمراض.

- تأثر منطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية (نزوح اللاجئين من السودان إلى الصومال، من إريتريا سابقا للسودان، من البحيرات الكبرى وسيراليون وليبيريا وكوت ديفوار نحو كل المنطقة) وهذا ما يجعل من الساحل نقطة فاصلة للعبور في كثير من الحالات نحو أوروبا وسوقا مفتوحة للسلاح الخفيف، وبيئة خصبة لانتقال الأمراض، وذلك بالإضافة لشدة العجز في الفعالية الاقتصادية التي تتعقد بالحاجات الجديدة التي تفرزها ضرورات التعامل مع التبعات الانسانية لحركيات تدفق اللاجئين.

- تعيش دول الساحل مستويات استدانة كبيرة وتبعية اقتصادية مرضية بحكم اعتمادها على هيكلات إنتاجية أحادية (زراعة وتعدين). مع العلم أن كل هذه الدول تصنف من ضمن الدول الأقل نموا في العالم، والنيجر آخرها على الإطلاق.

- الاهتمام المتزايد للقوى الاقتصادية والسياسية عالميا بهذه المنطقة خاصة مع وجود مؤشرات إيجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية، وهذا ما خلق تنافسا محتدما بين فرنسا، الصين والولايات المتحدة على طريق النفط في أفريقيا.

- تبني بعض الفواعل الدولية لسياسات قد تخل باستقرار عدد من الدول التي تحتوي على مستويات تجانس اجتماعي وإثني ضعيف (عمروش، عبد الوهاب، 2013).

- هشاشة وميوعة الحدود، واتساع الرقعة الجغرافية، وضعف الكثافة السكانية التي هي أقل من شخصين لكل كيلومتر مربع.

- إقرار أغلب المؤشرات الاستراتيجية باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلا بالنظر لضعف الاندماج الاجتماعي، العجز الاقتصادي، وضعف البناء السياسي لهذه الدول، وهو ما سيؤثر على الأمن الجهوي للساحل (بن ناجي، 2013).

ثانيا: مقاربة جيو أمنية

يمكن القول بأن الساحل، كقوس للأزمات ينتج عدداً من المعضلات الأمنية الأساسية التي سوف تتفاقم في السنوات القادمة بحكم استمرار هذه الحركيات السببية، ومن بين هذه المعضلات يمكن ذكر ما يلي:

1- التطرف والإرهاب:

ضعف مقدرة دول الساحل في إدارة ورقابة حدودها، مع الاعتراف بضعف إمكانياتها وشساعة طول تلك الحدود جغرافيا، وكذلك أيضا تركّز الثروة في يد الطبقة الحاكمة ومن ورائها المنتفعون معهم داخليا وخارجيا، وغياب أدنى متطلبات الحياة الكريمة، كل هذه الأسباب أدت لتفشي الفقر وغياب العدالة وزيادة الفساد بمختلف أنواعه، وهو ما هيأ الوضع لظهور حركات التمرد، والتي انتشرت في معظم دول الساحل، بل تطور وضعها لعملية التنسيق مع حركات تمرد في دول الجوار أصبح يهدد المنطقة بأكملها.

ويرى الباحث مايكل روس في كتابه "نقمة النفط" أن تكلفة التمرد في الدول الفقيرة تصبح أقل من تكلفة البقاء في الحياة المدنية، وهو ما يفسّر ظهور العدد الكبير من حركات التمرد في الدول الأقل نموا في العالم والتي من أبرزها القارة الأفريقية (مايكل روس، 2014، ص.231-232).

2- الجريمة المنظمة: تعرف منطقة الساحل تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها سواءً على مستوى التهريب، خاصة السجائر التي تشكل منطقة ديكال بمالي الحلقة الأساسية لها، والمتاجرة بالبشر والأسلحة، وتبييض الأموال؛ ولكن تبقى جريمة المتاجرة بالمخدرات الأكثر خطرا والأسرع نموا بحكم تحول الساحل لنقطة عبور للمخدرات الصلبة مثل "الهيروين، الكوكايين والكراك" من أمريكا اللاتينية لأوروبا عبر أفريقيا الغربية، ثم الساحل الأفريقي وعبر المغرب العربي (ELIGH, Jason).

3- الهجرة السرية: تعد هجرة الموت أو هجرة اليأس أحد الحركيات الإنسانية المعبرة عن عدم إنتاج بيئة داخلية قادرة على الاستجابة لتطلعات السكان، وذلك ما يجعل الشباب منهم على وجه الخصوص يتطلعون للعيش في ظروف أفضل ماديا، وهذا ما دفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة لقارة

الحلم الأخير حتى وإن كان على حساب فقدان حياتهم، فاستفادت شبكات الجريمة المنظمة والهجرة السرية من يأس الفقراء وتطلعات الطامحين لإنتاج جيل جديد من "نازجي القوارب" الذين يموتون بالآلاف كل سنة، وينتجون حيثما مرّوا حالات من الجرائم المنظمة "الدعارة، السرقة، التزوير، المخدرات... إلخ.

وبالنظر للكوارث الإنسانية التي تنتجها هذه الظاهرة، استوجب على المجموعة الدولية البحث عن السبل الكفيلة بالتعامل بموضوعية مع مسبباتها من فقر ويأس وأزمات وحروب داخلية.

4- الأزمات الداخلية: تعرف منطقة الساحل حالات من الاضطرابات الداخلية المستعصية (CHÂTAIGNER, Jean-Marc, 2019, p.75-88)، ومنها حالة دارفور التي أخذت حصة الأسد من التغطية الإعلامية ليس فقط بالنظر للكوارث الإنسانية التي أنتجتها، ولكن أيضا لكونها تقع على أحد البحيرات النفطية الكبرى في الساحل مع وجود تنافس صيني غربي عليها. كما تبقى تشاد الدولة التي تعيش بصفة شبه دائمة اضطرابات داخلية بين الشمال والجنوب وبين مختلف الإثنيات، مع وجود أطماع خارجية تاريخية لفرنسا وسابقا لليبيا على شريط أوزو؛ وحاليا من طرف الولايات المتحدة بالنظر للاكتشافات النفطية المهمة في هذا البلد (خالد حنفي علي، 2006).

ولكن مع أهمية هاتين الأزمتين الداخليتين تبقى حالة الطوارق الأكثر حساسية لثلاثة أسباب أساسية:

أما الأول فهو مرتبط بالحركة عبر الوطنية للطوارق والتي تجعلهم موجودين في ست دول. أما الثاني فهو ضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا في مالي والنيجر، وهذا ما أنتج اضطرابات كثيرة قبل الاستقلال وبعده. أما الثالث فيرجع للتوظيف الخارجي لهذه المسألة سواءً من دول الجوار أو من الخارج خاصة مع عمل عدد من الجمعيات الفرنسية خصوصا على دعم بعض الجماعات التارقية لتبني مطالب متطرفة لا تتوافق مع طبيعة المجتمعات التارقية ولا بأولوياتها.

5- الاهتمام الأجنبي: بالنظر للحساسية الجيو-أمنية لمنطقة الساحل، وتواجد المعادن والموارد الطاقوية بوفرة حسبما أثبتت ذلك عديد الدراسات من يورانيوم ونفط وغاز وحديد وذهب...، أصبحت هذه المنطقة تجلب اهتمام الفواعل الدولية الأساسية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تريد منذ 1992 توسيع مجالات اهتماماتها الاستراتيجية لتشمل أفريقيا أيضا، ومنها الساحل، وبذلك كانت جولتين مكوكيتين لكلينتون بالقارة السمراء. وتم تبني لمبادرة عبر الساحل (بان ساحل) بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لإنشاء تعاون عملياتي يمنع من تحول هذه المنطقة لملاذ آمن للإرهاب الدولي، وهذا بالإضافة أيضا للمبادرة الخاصة بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء والانطلاق في عمليات التدريب والمناورات المشتركة. وكذلك تطلع الولايات المتحدة لبناء قواعد عسكرية لها في أفريقيا عموما وفي الساحل خصوصا، وتشكل مالي أحد الدول الأكثر احتمالا لاحتضان أحد هذه القواعد.

المحور الثاني:

أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية في الساحل

أولا: البعد الأمني

لقد أصبح الأمن محطّ اهتمام جميع دول العالم، فتوسُّع الأعمال الإرهابية وقوة تأثيرها عبر منظمات عابرة للحدود جعلت ظاهرة عدم الاستقرار السمة البارزة في القرن الحادي والعشرين؛ حيث تخطى التهديد الأمني جميع الحدود الجغرافية ولم يعد ارتباطه مقتصرًا على منطقة معينة بل ظاهرة عالمية تثير متابعة الباحثين، وقد سعت فرنسا إلى مساعدة دول الساحل في تحقيق أمنها سواءً بشكل منفرد، أو عبر إشراك دول الاتحاد الأوروبي أو بالمشاركة مع قوات منظمة الأمم المتحدة. ففي سنة 2013، استهلّت فرنسا عملية "سيرفال" لمواجهة الجماعات الإرهابية في شمال مالي بناءً على طلب الحكومة الماليّة ودعماً للقوات الأفريقية والماليّة. وقد ذكّر القرار 2085 الذي أصدره مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في 20 ديسمبر 2012 ضرورة أن تُقدّم الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة، ومنها فرنسا، الدعم إلى مالي في جهودها الرامية إلى استعادة السلام والأمن.

وقد حلّت في سنة 2014، عملية "برخان" محلّ عملية سيرفال، والتي تهدف إلى تقديم دعم أوسع من القوات الفرنسيّة لدول المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وحسب إحصائيات سنة 2019 فإن فرنسا نشرت نحو 5100 عسكري فرنسي، و75 متعاوناً، كما درّبت ما يزيد عن 7000 جندي أفريقي، كما نفّذت حوالي 750 نشاطاً بين التدريب والدعم القتالي (وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية).

ثانيا: البعد الاقتصادي

تركزت المصالح الاقتصادية الفرنسية في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة، وعن موارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية، وبالتالي تكمن قيمة ثروات أفريقيا في أن فرنسا تعاني نقصا في هذه الموارد داخل أراضيها، وأنها مضطرة لاستكمال هذا النقص من خارج حدودها للحفاظ على صناعاتها ولمزيد من الاستفادة الاقتصادية خاصة في مستعمراتها السابقة (حمدي عبد الرحمن، 2015، ص.132-133)، وقد قسّمت فرنسا في مرحلة الحرب الباردة الدول الأفريقية إلى أربع مجموعات رئيسية وكانت المجموعة الأولى مكونة من المستعمرات التي تمثل العامل الرئيسي في ازدهار الاستثمارات الفرنسية، مثل: السنغال، كوت ديفوار، الغابون، الكاميرون.

أما المجموعة الثانية فكانت تتكون من دول أفقر ولكنها قد تزدهر بالنسبة لمواردها الاقتصادية، وتتمثل أهميتها الكبرى في موقعها الاستراتيجي، ونذكر على سبيل المثال: النيجر، تشاد، موريتانيا، أفريقيا الوسطى. أما المجموعة الثالثة فتكونت من الدول الأفريقية التي كانت قد ابتعدت بنظمها الاقتصادية والسياسية عن دائرة الدول الغربية، وقد بلغت الاستثمارات فيها الحد الأدنى لها، ونذكر منها: بنين ومدغشقر، أما المجموعة الأخيرة فكانت الدول الأفريقية التي لم تخضع في يوم من الأيام للسيادة الفرنسية والتي تضم أراضيها ثروات طبيعية استراتيجية وقد نفذت إليها فرنسا تدريجيا منتهزة فرصة إما وحدة اللغة التي تجمع فرنسا بالمستعمرات البلجيكية السابقة، وإما ضعف الدولة المستعمرة القديمة

كبريطانيا والبرتغال، ونذكر علي سبيل المثال: الكونغو الديمقراطية، رواندا، بوروندي، أنغولا، موزمبيق، كينيا، زيمبابوي نيجيريا، موريشيوس، سيشل، ليبيريا، سيراليون، وجنوب أفريقيا" (إجلال رأفت، 2001).

وعلى أساس هذه السياسة، اتسعت المصالح الاقتصادية الفرنسية عبر القارة، حيث تمت مضاعفة الإستثمارات المباشرة الفرنسية في أفريقيا بعشر مرات ما بين سنتي 2000 و2017. كما يقدر عدد الشركات الفرنسية الناشطة في أفريقيا بألف ومائة (1100) مجموعة اقتصادية متشكلة من ألفين ومائة وتسعة (2109) فرع حسب إحصائيات سنة 2017 لوزارة الخارجية الفرنسية (تقرير الخارجية الفرنسية)، وقد تركزت المصلحة الاقتصادية الفرنسية في أفريقيا في العناصر الأساسية التالية:

أ - الوصول إلي الموارد الطبيعية الاستراتيجية التي تملكها القارة الأفريقية والتي تلزم لتنمية الصناعات الثقيلة والنووية الفرنسية، كالهيدروكربير واليورانيوم ومن المعروف أن المخزون من هذه الموارد في القارة الأفريقية كبير بالقياس إلى المخزون العالمي".

حيث تعدّ مالي ثالث أكبر منتج للذهب في أفريقيا بعد جنوب أفريقيا وغانا، والجدير بالذكر أنه تم اكتشاف البترول واليورانيوم والفوسفات في شمال مالي من طرف شركة إيطالية سنة 2010، لذا تسعى فرنسا لإيجاد موطئ قدم لها في منطقة الساحل الأفريقي.

وقد صرّح وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في 14 جانفي من سنة 2013 بقوله: "لقد أصبحت المصالح الأساسية لفرنسا ولأوروبا في أفريقيا على المحك، لذلك يتوجب علينا التحرك بسرعة"، وهذا ما يؤكد بشكل واضح أسبقية المصالح الاقتصادية على غيرها (مزارة زهيرة وميلود عامر حاج، 2017، ص.265).

ب - السيطرة على المواقع الاستراتيجية في بعض الدول الأفريقية، فمثلا تعطي القاعدة العسكرية في جيبوتي لفرنسا ميزة عامة، ألا وهي مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وهو ممر مائي بالغ الأهمية على المستوى الاستراتيجي والتجاري وذلك لمشاطأته لباب المندب، وقربه من دول الخليج، بالإضافة إلى ربطه لخطوط التجارة العالمية بين جنوب وشرق آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط ومنه إلى أوروبا وحتى أمريكا.

ثالثا: البعد السياسي والدبلوماسي

تسعى فرنسا لتحويل الفرانكفونية من مجرد تجمع ثقافي إلى حركة سياسية، حيث تهدف إلى إنشاء تجمع سياسي فرانكفوني في أفريقيا له صوت سياسي يؤخذ به في الساحة الدولية، والحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية الأفريقية الموالية لها، لذا يمثل الحفاظ على استقرار الأنظمة الأفريقية هدفا أساسيا للسياسة الفرنسية في القارة، فهذا الاستقرار يقلّل من احتمال اندلاع الحروب الأهلية، لذلك فهي تفضل مساندة النظم القائمة رغم سلبياتها بدل تشجيع نظم جديدة قد تهدد المصالح الفرنسية.

حيث تسعى فرنسا إلى ازدهار استثماراتها في القارة، وقد ظلت أفريقيا إحدى أهم اهتمامات السياسة الخارجية الفرنسية، وهو ما عبر عنه الرئيس الفرنسي الأسبق "فرانسوا ميتران" عام 1994 أنه: "بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين"، واهتمام فرنسا بأفريقيا يتضح في أكثر من مؤشر، فالجالية الفرنسية في أفريقيا تعد من أكبر الجاليات الأجنبية (وفقا لإحصائيات السجل

القنصلي الفرنسي سنة 2018) إذ بلغ عددها حوالي 119184 فرنسي مسجل في دول شمال أفريقيا و114819 مسجل في الدول الأفريقية الفرنكوفية الأخرى (تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي)، كما تحصل أفريقيا على الحصة الكبرى من إجمالي مساعدات فرنسا الخارجية التي تقدر بـ 9450 مليون دولار (Ministère Français de l'Europe et des affaires étrangères, 2019, p.18).

وعلى المستوى الدبلوماسي، تتيح العلاقات المتعددة القوية بين فرنسا والدول الأفريقية مساندة دبلوماسية إفريقية واسعة لفرنسا في منظمة الأمم المتحدة، مما يسمح لها بتعزيز مكانتها في الأمم المتحدة والحصول على أصوات هذه الدول في الجمعية العامة للأمم المتحدة (محمد محمود السيد، 2014، ص.192)، وقد استطاعت فرنسا أن تلعب هذا الدور في فترة الحرب الباردة مستعينة في ذلك بصلابة مركزها للتمسك بما تبقى لها من نفوذ في القارة، وحرصها على الاستفادة من أية ثغرة في السياسة الأمريكية في أفريقيا حتى تفرض هيمنتها من جديد وتزاول نشاطاتها العسكرية والسياسية والثقافية من جديد في تلك المنطقة، وكذلك مواجهة التوغل الصيني والروسي والتركي في تلك القارة والذي بدأ في الزيادة مؤخراً.

المحور الثالث:

ملامح الاستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الأفريقي

ترتكز الاستراتيجية الفرنسية في أفريقيا على تنفيذ العناصر التالية:

أولا: الوصول إلى الموارد الطبيعية الاستراتيجية (Jean François Bayart, p.47-53) و ضمان سير العلاقات وبقاء مركزها متميزا فيها وبالفعل مازالت فرنسا، في بعض الدول الفرنكوفونية، المستورد الأول لمواد الخام والمصدر الأول للسلع المصنعة.

ثانيا: السيطرة على المواقع الاستراتيجية العسكرية في بعض الدول الأفريقية. حيث ترتكز فرنسا في هذه الاستراتيجية على القوة الخارجية التي تتشكل أساسا من وحدات خفيفة محمولة، متكونة من مجموعات القوات الخاصة، ذات التدريب العالي، على قوة جوية ضاربة تتميز بسرعة التنفيذ وكذا منظومة استخباراتية تأتي كدعم للتواجد العسكري في خضم هشاشة الأوضاع الأمنية والتقلبات السياسية. وتساعد « قواعد التواجد » العسكرية الفرنسي الدائمة في كل من جيبوتي، الساحل العاج، الغابون و السينغال على تسهيل حركة وانتشار القوات خلال العمليات المحددة لها.

ثالثا: مواجهة كثرة المنافسين اقتصاديا واستراتيجيا مثل الصين، روسيا. فالولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول أن ترمي بثقلها في القارة منذ مطلع التسعينيات. كما قد أضحت الصين بسياساتها البراغماتية تجاه أفريقيا أحد الفاعلين الرئيسيين في السياسة الأفريقية خلال الـ 20 سنة الماضية وقد تنامت الدعوات داخل كثير من الدول الأفريقية بضرورة "التوجه شرقا" أي نحو القوى الناشئة الصاعدة الجديدة في آسيا مثل الصين والهند وماليزيا والتي لا تمتلك تاريخا استعماريا في أفريقيا، بالرغم من أن العلاقات بين الصين ودول أفريقيا تعود إلى نصف قرن (بقاص خالد وآخرون، 2019).

ومن أجل الحفاظ على مكانتها القارية راجعت فرنسا سياستها العسكرية في أفريقيا منذ التسعينيات وقد يكون ذلك راجعا إلى إخفاقاتها المتتالية في رواندا والكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية، كما أن الظروف الدولية والأفريقية لم تعد مهيأة للتدخل الأجنبي العسكري المباشر، ومن ثَم وضعت فرنسا سنة 1997 برنامجا أسمته Recam ، والفكرة الرئيسية لهذا البرنامج هي أن تساعد فرنسا الدول الأفريقية، من خلال دعم مؤسسات تلك الدول، هادفة بذلك إلى صناعة الأمن في القارة عن طريق حفظ السلام تحت غطاء منظمة الوحدة الأفريقية، ولكن ما تزال هذه المجهودات محدودة القدرات (يوناس بول دي مانيال، 2012).

في بداية طرح هذا البرنامج، تحفظت عليه بعض الدول الأفريقية وكانت في مقدمتها دولة جنوب أفريقيا، وذلك خوفا من أن يكون هذا البرنامج شكلا جديدا من أشكال السيطرة الفرنسية على القارة، ولكن يبدو أن هذا التخوف قد تلاشى. وكان برنامج Recamp قد نظم مناورات عسكرية في جيديماكا بالسينيغال عام 1998"، للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وفي الغابون عام 2000 للدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا جدير بالذكر أن برنامج Recamp يتصدى للبرنامج الأمريكي 15 (Acri)، وذلك في إطار المحاولات الفرنسية لمواجهة المنافسة الأمريكية في القارة ويتميز بأن الأول متعدد الأطراف ومفتوح لكل الدول الأفريقية، بينما الثاني انتقائي وثنائي أي أنه يركز على بعض الدول الأفريقية المحورية في القارة.

المحور الرابع:
العلاقات الثنائية بين فرنسا ودول الساحل

أولا: الخلفية تاريخية

كانت المنافسة شديدة بين القوى الأوروبية منذ القرن 11 ميلادي على السواحل الغربية لأفريقيا خاصة منطقتا السينيغال وموريتانيا اللتين تعتبران بوابتي الساحل الأفريقي من الشرق، من خلال احتكار التجارة مع الأفارقة، وكذا إبرام المعاهدات الثنائية، فمثلا في موريتانيا التي اشتهرت بتصدير الكندر (الصمغ) تمكن البرتغاليون سنة 1441م من تأسيس مركز تجاري لهم في جزيرة آركين (أكادير دور) ثم توغلوا في البلاد حتى أدرار وودان شمالا، وكانوا سباقين في عقد علاقات تجارية مع الترارزة، لكن هذه المراكز أصبحت سنة 1580م، في أيدي الإسبان عندما تحول التاج البرتغالي إلى رأس فيليب الثاني، واستمر ضمّها لحوالي 70 سنة، وقد احتدم الصراع بين القوى الأوروبية، حيث استطاع الفرنسيون انتزاع الجزيرة من الإسبان سنة 1528م، ثم تحولت السيطرة للهولنديين سنة 1638، الذين انسحبوا منها تحت ضغط إنجلترا سنة 1666م، وظل الصراع محتدما حتى الثلاثينيات من القرن التاسع عشر ميلادي بين البريطانيين والفرنسيين، لكن فرنسا وبعد استرجاعها ممتلكاتها على إثر الحروب النابوليونية بموجب اتفاقية فيينا سنة 1815م، وبسط سيطرتها نهائيا على مركز سانت لويس سنة 1817م، استطاعت أن تعزل منافسيها وتفرض سيطرتها في إقامة علاقات تجارية مع القبائل الموريتانية كالترارزة والبراكنة، تسمح

بتسهيل التجارة للفرنسيين مع احتكارهم لتجارة الصمغ العربي، إضافة إلى تنازل الموريتانيين عن ملكية بعض الأراضي لإقامة مراكز تجارية فرنسية" (Jean François Bayart, p.47-53)، وكان التنافس على أشده بين الإنجليز والفرنسيين، إلا أنه في آخر الأمر كانت معظم دول الساحل من نصيب فرنسا وهي السينيغال ومالي وموريتانيا والنيجر وتشاد، وأصبحت السودان من نصيب بريطانيا.

الشكل رقم 01: مناطق تركّز المصالح الفرنسية في أفريقيا

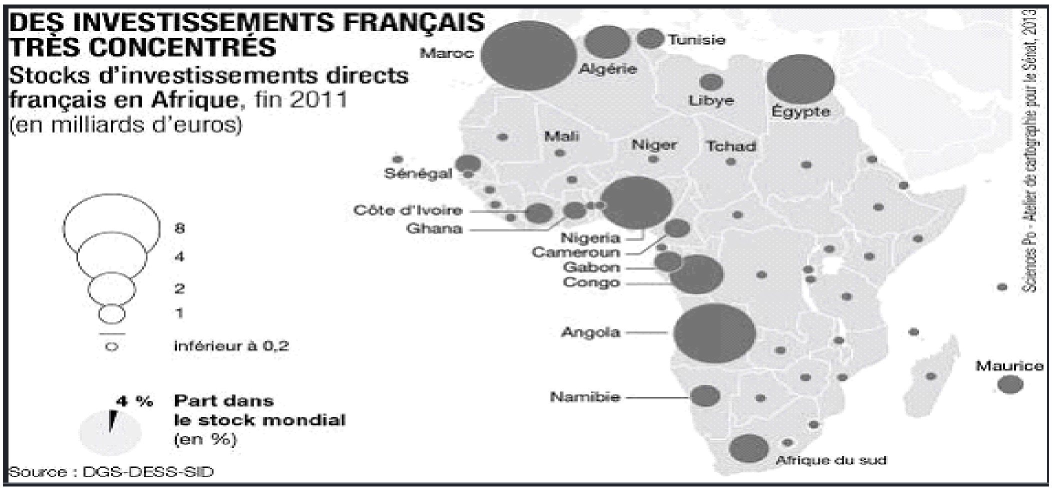

Source: Radioafriquefrance.fr

الشكل رقم 02: توزيع استثمارات شركة توتال النفطية

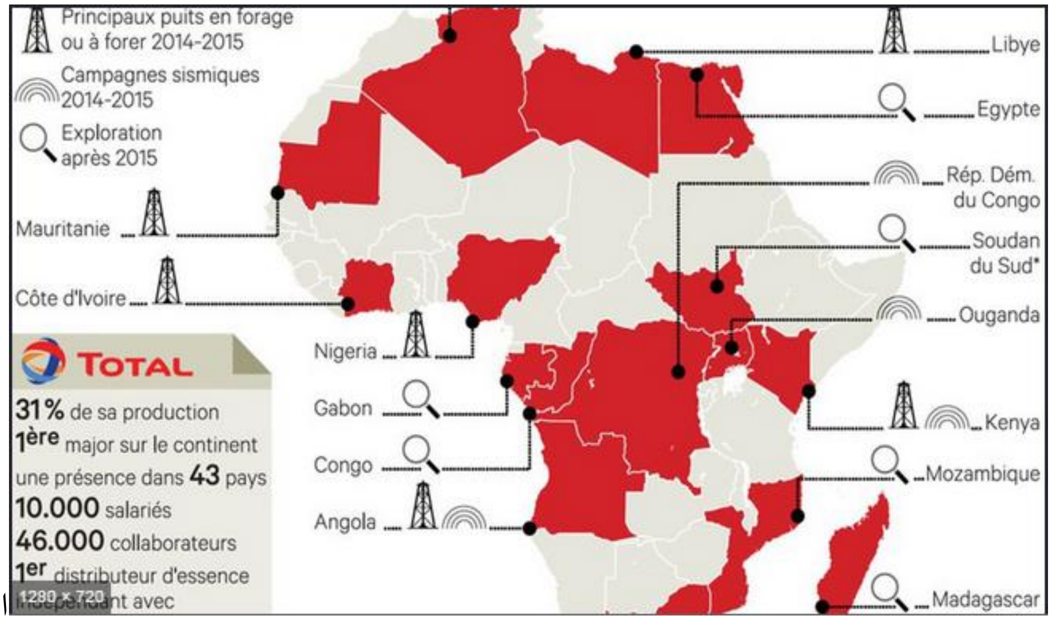

المصدر: ttps://www.google.com/search?q=inestissments+francai+en+afrique+chifre&tbm

ثانيا: الواقع الجديد للعلاقات

يبدو أن العلاقات الفرنسية مع دول الساحل الأفريقي لم تزد الشعوب الأفريقية إلا فقراً وتخلّفا وتدهورا على مختلف الأصعدة، فمعظم دول الساحل الأفريقي مصنفة ضمن ما يسمى ب"الدول الفاشلة". وهذا الواقع تترجمه الوضعية الأمنية والتنموية والسياسية، وهذا راجع إلى خلل في المنظور الفرنسي الذي لا زال ينظر إلى القارة الأفريقية على أنها مستعمرات وظيفتها الأساسية تأمين الموارد ونقلها إلى فرنسا، وهذه الاستراتيجية انسحبت سلبا على فرنسا ذاتها، بسبب موجات الهجرة غير الشرعية التي تتوافد من أفريقيا، والتي أضرّت بأوروبا كلها وليست فرنسا بمفردها، فدعم النظم الفرنسية المتعدّدة - منذ "ميتيران" إلى "إيمانويل ماكرون"- للنظم غير الديمقراطية في أفريقيا لم يزد هذه المنطقة إلا تأزّما، وهو ما فرض على الطرف الفرنسي أن يسعى إلى تحسين الأوضاع ولو تدريجيا، وذلك في ظل تنامي الأدوار الدولية في المنطقة على غرار الصين والولايات المتحدة وروسيا وتركيا، وغيرهم.

ويمكن الإشارة إلى الصورة التي كرّستها القمة الأخيرة التي عقدها قادة دول الساحل وفرنسا في العاصمة التشادية نجامينا، يومي 15 و16 فبراير 2021، والتي قرّر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قبل أيام من انعقادها، الامتناع عن حضورها شخصياً، مكتفياً بالمشاركة عبر تقنية الفيديو من مكتبه داخل قصر الإليزيه في العاصمة باريس، هذه القمة التي سبقتها تصريحات ماكرون حول خطّة جديدة قد تقود إلى تقليص عدد الجنود الفرنسيين الموجودين في الساحل، وهي التي تدخلت عسكرياً في هذه المنطقة بطلب من دولة مالي خلال يناير 2013 لمنع سيطرة تنظيم «القاعدة» على العاصمة باماكو في الجنوب، بعدما بسط التنظيم نفوذه عام 2012 على شمال البلاد (George Burdeau, les libertes publiques, 1972, p.72 et s.)

ويبدو أن العمليات العسكرية في السّاحل أثرت على الجانبين الاقتصادي والسياسي في فرنسا، حيث لن تكون باريس قادرة دائمًا على أن تتحمل لوحدها التكاليف الباهظة -عسكريًّا وماليًّا وسياسيًّا- للحرب في الساحل، خصوصًا في ظل رفض حلفائها الأوروبيين التورط في المستنقع ورفض الولايات المتحدة أيضًا مساعدة باريس، زيادة على ضعف أداء دول الساحل الغارقة في أزماتها الاقتصادية المتعددة.

وبالرغم من ذلك، فليس من المتوقع أن تغادر فرنسا منطقة الساحل استنادًا إلى أسباب متعددة، منها:

- أن خسارة فرنسا لمنطقة الساحل تعني خسارة هائلة في موازين السياسة والاقتصاد والأمن وسقوط جزء كبير جدًّا من تاريخ وواقع هيمنة فرنسا على إفريقيا.
- أن روافد العنف في منطقة الساحل لا تزال مستمرة وقائمة، وتقتات من انتشار حجم الفقر والبطالة وغياب العدالة الاجتماعية وضعف الديمقراطية المحلية، زيادة على ما يوفره التاريخ من تناقضات عرقية وصراعات اجتماعية.

- البقاء لحماية الأنظمة: رغم أن الوجود الفرنسي لم يحقق أهدافه في إبعاد "شبح الإرهاب"، إلا أنه بات ضرورة أيضًا للأنظمة الضعيفة في منطقة الساحل؛ حيث أن انسحاب القوات الدولية يعني بالضرورة انهيار تلك الأنظمة، وخسارة فرنسا لامتيازاتها مع تلك الأنظمة.

ولا يمكن التغافل عن تأثيرات الأزمة السياسية والأمنية في ليبيا والتي انسحبت إلى دول الساحل كلّها، من خلال نشاط شبكات الجريمة من وإلى دول الساحل، والتي لعبت دورا مهما في كثير من المناطق، ومن أبرزها مالي، حيث مثّل انسحاب آلاف المقاتلين الطوارق من ليبيا -والذين استخدمهم الراحل القذافي لسنوات- إلى شمال مالي سنة 2011، قوة استطاعت طرد الجيش المالي من المنطقة بواسطة قدراتهم التدريبية، إضافة إلى حجم التسليح الهائل الذي خرجوا به من ليبيا، وقد كان هؤلاء الوقود الأساسيَّ لاشتعال الشمال المالي وانطلاق شرارة العنف الأزوادي التي انتقلت لاحقًا من الإطار السياسي والانفصالي إلى إطار ديني وعرقي تتداخل فيه أبعاد الجهاد المزعوم والانتقامات الاجتماعية المترسخة (محمد سالم، 2020)

ويراهن الرئيس الفرنسي على قوة الكوماندوس الأوروبية «تاكوبا» التي شُكلت سنة 2020 بمبادرة فرنسية، وكان هدفها الأبرز رفع مستوى الانخراط الأوروبي إلى جانب فرنسا في الحرب على الإرهاب في الساحل، لا سيما، بعد الصعود القوي لتنظيم «داعش» في المثلث الحدودي بين مالي والنيجر وبوركينا فاسو... ذلك المثلث الذي يوصف بأنه «الخاصرة الرخوة لمنطقة الساحل» الأفريقي. إلا أن الخطة الفرنسية تواجه بعض الصعوبات. ذلك أن القوة الأوروبية «تاكوبا»، رغم مشاركتها في بعض العمليات العسكرية الميدانية العام الماضي، ما تزال في بدايات مرحلة التشكل. والسبب هو إحجام الدول الأوروبية عن الانخراط فيها، خاصة ألمانيا. وفي حين أعلنت دول أوروبية عن استعدادها لإرسال جنود (إستونيا، والسويد، والتشيك، والبرتغال، وإيطاليا، وصربيا، وهولندا، والدنمارك، واليونان، وبلجيكا، والمجر، والنرويج)، فإن الأمور تسير ببطء كبير.

الخطة الجديدة التي أعلن عنها الرئيس ماكرون تسعى إلى أن يصل قوام القوة الخاصة الأوروبية إلى ألفي جندي، بالإضافة إلى 500 جندي فرنسي، وأن تعمل في وحدات خاصة تجمع الأوروبيين مع جنود من دول الساحل، وهدفها الرئيسي دحر التنظيمات الإرهابية وإعادة نفوذ الدول إلى المناطق المحرّرة. وفي المستقبل القريب، من المقرر أن تحل القوة الأوروبية تدريجياً محل القوات الفرنسية، على أن يكون الهدف على المدى البعيد تسليم قيادة العمليات للقوة العسكرية المشتركة التي شكلتها دول الساحل الخمس. وللعلم، وقد أعلنت تشاد أنها سترسل 1200 جندي إلى منطقة المثلث الحدودي، بين النيجر، ومالي، وبوركينا فاسو، للعمل إلى جانب الأوروبيين والفرنسيين، في حين يتأهب الاتحاد الأفريقي لإرسال قوة أفريقية قوامها ثلاثة آلاف جندي.

على صعيد متصل، يجد صناع القرار في فرنسا ودول الساحل أنفسهم أمام ضرورة تسيير تعقيدات دولية شائكة بخصوص حرب طويلة الأمد، كلفتها المادية والبشرية باهظة. ويتوجب عليهم أيضا مواجهة رأي عام محلي أصبح يلعب دورا مهما في هذا الملف، خاصة في بعض دول الساحل التي ظهر فيها رأي عام مناهض للوجود العسكري الفرنسي والأجنبي.

يفسّر باكابيني كيتا، الباحث السياسي في دولة مالي، هذا التيار الشعبي المتصاعد ضد التدخل الفرنسي، بأنه: «نابع مما يجري على الأرض؛ فما يسمى بـ "الحرب على الإرهاب" في هذه المنطقة بدأ منذ قرابة عشر سنوات، والناس هنا تحس بأن الوضع يزداد تدهورا يوما بعد يوم.

ويعتقد كيتا، أن الرأي العام في بعض دول الساحل، وخاصة في مالي، بدأ يتبنى وجهة نظر تقول، إنّ: «فرنسا تدخلت ليس من أجل حماية المنطقة من خطر الإرهاب فحسب، وإنما لحماية مصالحها بالدرجة الأولى». وهنا يشير إلى مناجم اليورانيوم في شمال النيجر التي تستغلها شركة «آريفا» الفرنسية، واستثمارات شركة «توتال» النفطية الفرنسية. ويضيف كيتا، أن هنالك من يعتقدون أن «فرنسا تجعل من الإرهاب مبرراً للبقاء من أجل حماية مصالحها ونفوذها، بل إن بعض الماليين بات يتساءل عن مدى جديتها في القضاء على خطر الإرهاب».

كما دخل الرأي العام الفرنسي على الخط، وبدأ يهتم بالعملية العسكرية الفرنسية في الساحل الأفريقي، لا سيما، في ظل ركود الساحة الداخلية الفرنسية وتركيز الإعلام على الملف وتخصيص له مساحة واسعة من التغطية، ومن ثم ربطه بالمستقبل السياسي للرئيس ماكرون الذي يعدّ لخوض انتخابات رئاسية حاسمة.

يقول باكابيني كيتا: إنّ المعطى الجديد هو أن «الفرنسيين بدأوا يعارضون التدخل العسكري لبلادهم في منطقة الساحل، وبعض استطلاعات الرأي تشير إلى أن 51 في المائة من الفرنسيين يعارضون هذا التدخل». ويضيف الباحث المالي - الذي درس وأقام طويلاً في فرنسا – قائلاً، أن «الفرنسيين الذين يطالبون بسحب قواتهم من منطقة الساحل، لا يرون إلا الجانب المتعلق بالخسائر البشرية والمادية والمعنوية التي تتكبدها بلادهم في هذه الحرب، غير أنه ليست لديهم بقية المعلومات المتعلقة بحماية المصالح الفرنسية؛ لأن السلطات لن تكشف حقيقة وجودها العسكري؛ إذ ليست كل الحقائق للكشف والمصارحة»، على حد تعبيره (موقع ديبندنت بالعربية).

الخاتمة:

تشكل منطقة الساحل الأفريقي مجالا حيويا للمصالح الفرنسية، تدافع عنه بقنواتها السياسية والثقافية، المالية والدبلوماسية ولكن أيضا بالأفعال العسكرية التدخلية بشكل انفرادي أو في إطار بعثات أممية، وهذا ما يؤكد استمرار فرنسا في قناعتها الراسخة بأنه لا مستقبل للقوة الفرنسية إلا من خلال تمدد نفوذها عبر البحر الأبيض المتوسط والمغرب العربي نحو الساحل الأفريقي وأفريقيا جنوب الصحراء.

كما أن التواجد الفرنسي في منطقة الساحل هو مخطط يضمن البقاء في غرب أفريقيا، وبالتالي الحفاظ على مصالحه هناك، لذا لا بد أن يفتح لنفسه ثقوبا ونوافذ جديدة في أفريقيا تحت مبررات مختلفة.

كما أن فرنسا لن تسمح للقوى الكبرى في العالم أن تخترق نفوذها التقليدي في القارة الأفريقية، والتي لطالما غطّت إمكانياتها ومواردها عديد الأزمات الاقتصادية والسياسية في فرنسا، لذلك تسعى فرنسا إلى لعب دور أساسي بل قيادي هناك، إن على مستوى التنسيق مع النظم السياسية لدول الساحل أمنيا

واقتصاديا، أو على مستوى أي نشاط أو عمل عسكري أو "إنساني" تقوم به منظمة الأمم المتحدة أو الإتحاد الأوروبي في تلك المنطقة.

الإحالات والمراجع:

1. *OCDE : "Profil économique et social des pays sahéliens", Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, 2001.*
2. أحمد حسن الصلاح علي، الدولة الأفريقية ونظرية العلاقات الدولية، السياسة الدولية، ع. 160، 2005.
3. عمروش، & عبد الوهاب، التدخل الإنساني ومصير الدولة الوطنية في أفريقيا، 2013.
4. بن ناجي، الدولة الفاشلة في أفريقيا : مقاربة في العلاقة بين الفشل الدولاتي وتنامي الحركات الانفصالية، 2013.
5. مايكل روس، نقمة النفط، تر: محمد هيثم نشواتي (قطر: منتدى العلاقات العربية والدولية، ط.1، (2014) ص ص.231،232.
6. *ELIGH, Jason. ÉVOLUTION DES MARCHÉS ILLICITES DE LA DROGUE ET DES POLITIQUES CONTRE LA DROGUE EN AFRIQUE.*
7. *CHÂTAIGNER, Jean-Marc. Peut-on stabiliser le sahel?. Politique étrangère, 2019, vol. 3, no POLITIQUE ÉTRANGÈRE N° 3/2019, p. 75-88.*
8. خالد حنفي علي : "النفط الأفريقي بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، السياسة الدولية، ع.164، (2006)
9. وزارة أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية،" أنشطة فرنسا في منطقة الساحل،" https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/politique-etrangere-de-la-france/
10. حمدي عبد الرحمن،" أفريقيا والنظام الدولي: جدلية التهميش والنهوض،" السياسة الدولية، ع. 200، م. 50 (أفريل 2015)، ص ص. 133،132.
11. إجلال رأفت، السياسة الفرنسية في أفريقيا جنوب الصحراء، السياسة الدولية (يوليو2001)، ع. 145، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية.
12. تقرير الخارجية الفرنسية متوفر على الرابط: https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/afrique/relations-economiques-entre-la-france-et-l-afrique/
13. مزارة زهيرة وميلود عامر حاج، "السياسة الأمنية الفرنسية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: بين القطيعة والاستمرارية،" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، ع.18، جوان2017، ص.265.
14. تقرير مجلس الشيوخ الفرنسي متوفر على الرابط: https://www.senat.fr/expatries/documentation/chiffres_de_lexpatriation.html
15. *Ministère Français de l'Europe et des affaires étrangères, Document de politique transversale, projet de loi de finance pour 2019, p 18, disponible sur le lien : https://www.performance-publique.budget.gouv.fr/sites/performance_publique/files/files/documents/dpt-2019/DPT2019_politique_developpement-W.pdf*
16. محمد محمود السيد، "مؤتمر أفريقيا: تفاعلات الصراع وآفاق النهوض،" السياسة الدولية، ع.195، (يناير 2014)، م. 49، ص. 192.
17. *Jean François Bayart," France-Afrique : La fin du pacte colonial ", Politique Africaine, N° 39, 47-53.*

18. بقاص خالد وآخرون،"العلاقات الإقتصادية الصينية الأفريقية ودورها في تحقيق تنمية القارة الأفريقية،" مداخلة مقدمة إلى الملتقى الدولي المعنون بـ" الإتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة،" 02-12/03/ 2019، على الرابط: http://dspace.univ-eloued.dz/handle/123456789/4971

19. يوناس بول دي مانيال، الدور الفرنسي في أفريقيا.. تاريخه وحاضره ومستقبله، مجلة قراءات إفريقية، العدد 11 يناير 2012 ميلادي، المتوفر على الرابط: /http://www.qaindex.com/Content الدور-الفرنسي-في-أفريقيا-تاريخه-وحاضره-ومستقبله

20. *Jean François Bayart,” France-Afrique : La fin du pacte colonial ", Politique Africaine, N° 39, 47-53.*

21. *George Burdeau, les libertes publiques, quarieme edition, paris, L.G.D.J, 1972, pp 97 et,s*

22. محمد سالم،" ترويض الساحل الإفريقي.. كيف خلقت فرنسا حربا للسيطرة على الثروات والحكومات؟" 2020/03/15، على الرابط: https://bit.ly/3Amlrkn

23. موقع ديبندنت بالعربية، "الوجود-العسكري-الفرنسي-في-الساحل-الأفريقي-يواجه-تساؤلات-عن-فائدته": www.inhttps://dependentarabia.com/node/185371

التدخل الفرنسي في الساحل: دراسة في الأبعاد والاستراتيجيات ـــــــ